



إثبات الهوية السياسية باستخدام الدبلوماسية الموازية: دراسة مقارنة بين

إقليمي كيبك وكردستان

م.م فدك حسين منحوش

العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، كلية العلوم السياسية، جامعة الكوفة، النجف، العراق

fadakh.manhoosh@uokufa.edu.iq

المستخلص

هذا البحث يستكشف دور الدبلوماسية الموازية كاستراتيجية في إثبات الهوية السياسية في دراسة مقارنة لإقليمين هما كيبك الكندي، وكردستان العراقي، إذ أن كليهما يسعى إلى تأكيد هويتهما السياسية والثقافية، لكن من منظورين مختلفين، ويعملان على ذلك في الساحتين الإقليمية والدولية، كل حسب منظوره، ويستخدمان كافة القنوات الدبلوماسية الممكنة في تجاوز السلطات الرسمية للدولة، سواءً عن طريق العمل مع المنظمات الدولية، أو الحكومات الأجنبية، من أجل تعزيز تماسكها الداخلي، وسعيها الخارجي للإنفصال أو تطرح إشكالية البحث الأدوار التي تؤديها الأقاليم في السياسة الخارجية وتحديدًا بالأنظمة الفدرالية أو شبه الفيدرالية، فيتطرق البحث إلى الخلفية الثقافية والتاريخية المكونة لإقليم كيبك وبوادر سعيه على أساس ذلك لتكوين دبلوماسيته الموازية ساعياً للإنفصال عن كندا، إضافة للتدخلات الدولية الساندة لذلك، كما تناول البحث بمباحثه تحليل؛ هل يمكن تطوير دبلوماسية موازية في العراق، ومدى قدرة الإقليم "كردستان" على تجاوز العقبات من أجل ذلك وماهي التحديات والمعوقات للقيام بدور دبلوماسي إيجابي.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الموازية، النظام الفدرالي، كيبك، كردستان.



Affirming Political Identity through the Use of Paradiplomacy: A Comparative Study of Quebec and Kurdistan

Asst.Lec. Fadakh manhoosh

Department of International Relations and Foreign Policy, College of Political Science,
University of Kufa, Iraq

Abstract

This research explores the role of paradiplomacy as a strategic tool for affirming political identity, through a comparative study of two regions: Quebec in Canada and the Kurdistan Region in Iraq. Both regions seek to assert their political and cultural identities, albeit from different perspectives, and they do so on both regional and international stages. Each utilizes available diplomatic channels to bypass formal state authorities—whether through engagement with international organizations or foreign governments—in order to strengthen internal cohesion and pursue external aspirations for independence.

The research problem centers on the evolving role of sub-national entities in foreign policy-making, particularly within federal or quasi-federal systems. The study delves into the cultural and historical background of Quebec, examining how its unique identity has led it to develop a distinct form of paradiplomacy aimed at secession from Canada, supported in part by international actors.

Additionally, the research investigates whether a similar model of paradiplomacy can be developed in Iraq, assessing the Kurdistan Region's ability to overcome legal and political barriers, and analyzing the key challenges it faces in establishing an effective diplomatic presence.

Keywords:

Parallel Diplomacy, Federalism, Quebec, Kurdistan.

المقدمة

الدبلوماسية الموازية تُعدّ ظاهرة متنامية في العلاقات الدولية، حيث ان الإقليم داخل الدول تسعى الى تطوير سياسات دبلوماسية منفصلة عن الحكومة المركزية بما يعكس مصالحها الخاصة، سواء في سياق سياسي، إقتصادي، أو ثقافي.

يمثل إقليم كيك في كندا أبرز نموذج لهذه الظاهرة، نظراً لثقافته المتميزة ولتاريخه الفريد، وسعيه المتكرر لتعزيز مكانته وحضوره الدولي المستقل ضمن إطار الدولة الكندية. وهناك عدة أدوات يعتمد عليها الإقليم لفعل ذلك، منها الإتفاقيات والمعاهدات مع الدول، والمشاركة في المنظمات الدولية، وتعزيز علاقاته الإقتصادية والثقافية المستقلة.

ورغم إختلاف السياقين _ بين نظام فدرالي مستقر كما في كندا، ونظام سياسي يعاني من تحديات بنيوية كما في العراق _ إلا أن ثمة نقاط إلتقاء تستدعي البحث والتحليل، مثل مدى قدرة الإقليم في العراق على تطوير دبلوماسية موازية رغم الواقع السياسي المعقد، وما حدود تأثيرها على علاقات العراق الدولية.

أهمية البحث:

تتبع من حاجة الدراسات السياسية الى فهم طبيعة التحولات التي تشهدها العلاقات بين الدولة ذات السلطة المركزية ومكوناتها الداخلية، خصوصاً في ظل تنامي دور الفاعلين دون الدولة في رسم السياسة الخارجية. وتتضح أهمية الدراسة في تتبع التجربة الكندية كنموذج تطبيقي، وتحليل مدى إمكانية تكرار نجاحها في العراق، بما يدعم إعادة النظر في مستقبل الفدرالية العراقية من منظور دبلوماسي لا مركزي.

إشكالية البحث:

تُطرح الإشكالية : ما مدى إمكانية أن تُشكّل الدبلوماسية الموازية وسيلة ناجعة لإثبات الهوية السياسية للإقليم من غير تهديد لوحدة الدولة، والى اي حدّ يمكن تطبيق النموذج الكيبيكي على إقليم كردستان العراق؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحليل النموذج الكندي (الكيبيكي) في الدبلوماسية، وتسليط الضوء على الحالات التي يمكن الإستفادة منها ومقارنتها بالحالة العراقية، وبالتالي فتح الباب لإستيعاب الدور الذي تؤديه الدبلوماسية الموازية للإقليم في صياغة السياسات الخارجية.

فرضية البحث:

ترى فرضية البحث أن نجاح الدبلوماسية الموازية في اي دولة مرتبط بالوضوح الدستوري، وفعالية النظام السياسي الفدرالي، وغياب الدعوات الداعية للانفصال العنيف. ومن ثم، فإن قابلية تكرار التجربة الكندية في العراق تبقى مرهونة بإصلاحات دستورية وسياسية عميقة.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن، لدراسة نماذجين مختلفين سياسياً وجغرافياً (كيبك وكردستان)، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تفكيك السياقات الثقافية والسياسية التي تحيط بكل الإقليمين.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى الآتي:

المبحث الأول: الأسس النظرية والتطبيقية للدبلوماسية الموازية، والذي ينقسم الى مطلبين، المطلب الأول تناول التعريف والمفاهيم النظرية للدبلوماسية الموازية، والمطلب الثاني شرح المرجعية التاريخية والسياسية لهوية كيبك. اما في **المبحث الثاني:** الدبلوماسية الموازية بين كيبك وكردستان "دراسة مقارنة"، فقد قسم ايضا الى مطلبين، الاول فصل أدوات وآليات الدبلوماسية الموازية في كيبك وكردستان، والمطلب الثاني كان؛ مقارنة تحليلية بين النموذجين الكندي والعراقي. اما **الخاتمة** فقد تضمنت ملخصا وبرز النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الأسس النظرية والتطبيقية للدبلوماسية الموازية

شكلت الدبلوماسية الموازية إحدى التحولات البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة، حيث يمكن لكيانات ما دون الدولة، كالأقاليم والولايات، ان تمارس أدواراً دبلوماسية مستقلة عن دولتها تعكس مصالحها الخاصة على الساحة الخارجية.

المطلب الأول: التعريف والمفاهيم النظرية للدبلوماسية الموازية

كثيراً ما يكون مفهوم "الدبلوماسية الموازية" محل للجدالات والنزاعات بين الدارسين والباحثين له، فهناك من اقترح بدائل مفاهيمية ملائمة لتجنب ذلك، وتميل أغلب هذه البدائل الى التأكيد على الأبعاد التوافقية والشاملة للنشاط الدولي وللحكومات الإقليمية والمحلية، من هذه المفاهيم ما طرحه (كينيد ١٩٩٠) "الدبلوماسية الأولية أو التأسيسية" و "الدبلوماسية متعددة الطبقات" طرحه (هوكينغ ١٩٩٣)، وطرح (ميشيلمان ٢٠٠٩) "العلاقات الخارجية دون الوطنية"، وهناك مصطلح "دبلوماسية ما دون الدولة" (كريكمانز ٢٠١٠)، وبعيداً عن كل هذه الجدالات فقد سهل مفهوم "الدبلوماسية الموازية" زيادة الاهتمام

ببعد مهم جداً من أبعاد الدبلوماسية، أما في التاريخ أو في الوقت الحاضر. (Gornago, 2010, p. 1)

ظهر مفهوم "الدبلوماسية الموازية" (Paradiplomacy)، كمصطلح تحليلي حديث في العلاقات الدولية، وهي على النقيض من الدبلوماسية الرسمية للدولة، حيث أن الأخيرة رسخت منذ قيام نظام وستفاليا للدول ذات السيادة باعتبارها هي الوحيدة المسؤولة عن إدارة العمل الدبلوماسي والحرب، حيث أعطت الدبلوماسية الموازية حق للوحدات المكونة للدولة ذات السيادة من إجراء تعاملها الدبلوماسي

الخاص مع دولة أخرى أو وحداتها المكونة لها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. (Hatterji, 2017, p. 375)

تاريخياً، وفي أوروبا بالتحديد أسس لعملية بناء الدولة، تدريجياً عبر عدة قرون من إحتكار الدولة للسلطة المطلقة على الإقليم والشعب، وقد ساعد هذا على إنتزاع صفة الحكومة السيادية من خلال السلطة الحصرية للدولة لتمثيل شعبها الخاضع لسيطرتها والتصرف بدلاً عنها في مجال العلاقات الدولية. (Bendix, 1978, p. 4)

أن فكرة "الدبلوماسية الموازية" تعتمد على مدى رغبة الوحدات المكونة لدولة ذات سيادة في تأكيد دورها المستقل في مجال العلاقات، وهذا يعتمد على الهيكل الدستوري للدولة، أي إذا ما كانت الدولة ذات نظام فيدرالي أم مركزي، وكذلك على نمط تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والوحدات، وما إذا كانت الوحدات كيانات إدارية أم لديها هويات إجتماعية وثقافية مع أو دون التطلع الى الانفصال أو الإستقلال الذاتي، كما سيعتمد أيضاً على ما إذا كانت الحدود الدولية للدولة محددة جيداً أو متنازع عليها، وما إذا كان لدى الأشخاص القاطنين في وحداتها جانب عرقي أو اخوة عرقية تربطهم بما يجاورهم أو عبر الحدود، وأعماداً على كل هذا ستظهر الدبلوماسية الموازية كأصل للدولة ذات السيادة أو كتهديد لسيادتها (Paquin s. L., 2017, pp. 138-20).

أثار التوسع المفاهيمي لـ (من) و (ماذا) الذي يمكن إعتباره دبلوماسياً مسألة حدود الدبلوماسية، أذ يعرفها كل من (سيندنغ وبوليو ونيومان) بأنها "أدعاء لتمثيل نظام سياسي معين للعالم الخارجي"، ويرى هؤلاء ان هذا التفسير يؤكد على ثلاثة جوانب رئيسية: الدبلوماسية كعملية للمطالبة بالسلطة؛ والدبلوماسية كعلاقات بين نظام سياسي وآخر؛ والدبلوماسية كسياسة لأنها تتطوي على كل من التمثيل والحكم. (Sending, Pouliot, & Neumann, 2015, p. 4)

وبذلك ترايد نطاق "مصطلح" الدبلوماسية، حيث أخذت تُصنف على أنها ممارسات لجهات فاعلة ناشئة ومختلفة تقع خارج نطاق الدولة وتُعرف على أنها "دبلوماسية" في الأدبيات الأكاديمية.

يُعرفها (كوزنيتسوف) على أنها: "شكل من أشكال الإتصال السياسي لكسب منافع إقتصادية وثقافية أو أي أنواع أخرى من المنافع، ويتمثل جوهرها في إجراءات ذاتية الإستدامة للحكومات الإقليمية مع الجهات الرسمية وغير الرسمية الأجنبية". (Kuznetsov, Theory and practice of paradiplomacy: Subnational governments in international affairs., 2015, p. 2)

وورد أول ذكر للمصطلح، عام (١٩٦١) في أعمال المؤرخ الدبلوماسي (روهان بتلر)، إلا أن مقال (أيفو دونتشاك) عام (١٩٨٤)، هو الذي أنتشر على نطاق الدراسات الدبلوماسية حيث تُشير الى "نشاط دولي مباشر من قبل جهات فاعلة دون وطنية تدعم دبلوماسية الدول القومية، أو تكملها، أو تُصححها، أو تُكررها، أو تُعارضها". (Tavarez, 2016, p. 3)

وحدد (دوتشاك) خمسة أنواع من العمل للجهات الفاعلة دون الوطنية وهي: "الدبلوماسية الجزئية للمناطق الحدودية، والدبلوماسية عبر الإقليمية، والدبلوماسية الموازية العالمية، والدبلوماسية الأولية، والدبلوماسية الأولية العالمية". (Duchacek I. , 1984, pp. 5-31)

حلّت الدبلوماسية الموازية بشكل رئيسي في إطار دراسات حول الكيانات ذات الطابع الفيدرالي، وبذلك تم دراستها من خلال توزيع الصلاحيات الخارجية للدولة، وهمين هذا البعد الفيدرالي الى نهاية التسعينيات؛ ثم ظهرت لاحقاً دراسات ركزت على الجانب القومي للدبلوماسية الموازية، من حيث انها تركز على ثلاث عمليات رئيسية: بناء الهوية الوطنية وتوطيدها، وتفهم على أنها بلورة الهوية الوطنية عبر أنشطة مختلفة مثل التبادل الثقافي، او تحديد المصالح الإقليمية والتعبير عنها، وهنا تكون من خلال التأكيد على التمييز السياسي والثقافي والتعبير عنه من خلال المصالح الإقليمية المشتركة، والتي من الجائز ان تتعارض مع مصلحة الدولة، وتعبئة المجتمعات وهذه تتم بتعبئة المجتمعات الإقليمية على اساس القواسم المشتركة، وهي ما تمنح القادة الإقليميين مكانة مميزة يمكن استخدامها كرافعة في المفاوضات بشأن تغيير الدستور او المؤسسات للدولة (Michelman & Soldatos, 1990)

وكذلك من منظور قانوني حلّت، من خلال دراسة وفهم نطاق الاختصاصات التي تملكها الحكومة الإقليمية والمحلية، وكان التحليل من خلال جانبين: مستوى الإذن القانوني بإبرام المعاهدات مع الجهات الفاعلة الأجنبية الممنوح للمناطق وآليات التشاور بين السلطات الإقليمية والمركزية. (Grant, 2023)

وأرتبط البعد الآخر للدبلوماسية الموازية بالعولمة، وذلك في سياق إقتصاد معولم، لتبحث الجهات الفاعلة دون الوطنية عن فرص لتعزيز مصالحها الإقتصادية دون وساطة الحكومة المركزية، أو من سياق ثقافي، حيث طرحت العولمة انه من الممكن التجانس الثقافي، وهو عادة ما ينظر اليه على انه الوجه السلبي من العولمة، حيث تكون المناطق اكثر قدرة وكفاءة في مقاومة الثقافية "المعولمة" من الدول. (Kuznetsov, Theory and practice of paradiplomacy, 2020, pp. 30-31)

والدبلوماسية بمعناها الموازي، أصبحت اليوم ممارسة عالمية على أنها عادة ما تتبنى بعض الملامح المحددة ضمن السياق الإقليمي، ويمكن ملاحظتها والتماسها من الإتصالات الإحتفالية بين المناطق أو المدن الى التعاون الملموس بشكل أكبر بينها، وكل هذه التجمعات التعاونية غير ملزمة تُعقد بين الحكومات "اللاوطنية" في مناطق متميزة جغرافياً وسياسياً لإجل تعزيز الروابط الثقافية والتجارية، أو انشاء شكل من الروابط الثنائية عبر الحدود، التي تؤدي بدورها الى إنشاء هيئات لتعزيز التعاون الإقتصادي عبر الحدود، أو تلك المناضلة لأجل المزيد من الحكم الذاتي أو السيادة الذاتية. (Russell, 2017, p. 17)

وبالنظر الى الطابع الخاص الذي تتخذه هذه "الدبلوماسية" -محل الدراسة البحثية- وعادة ما يطلق على هذه الدبلوماسية أسم "الدبلوماسية الأولية" فيشير المصطلح الى "أدارة العلاقات بين الدول من قبل

حكومة غير مركزية تهدف الى إقامة دولة ذات سيادة كاملة". (Duchacek, Latouche, & Stevenson, 1988, p. 28)

المطلب الثاني: المرجعية التاريخية والسياسية لهوية كيبيك

كيبيك هي المقاطعة رقم ١٣ في كندا، وتعتبر ثان أكثر المقاطعات إزدحاماً بالسكان في كندا بعد أونتاريو، وهي المقاطعة الوحيدة التي يتحدث أغلبية سكانها الفرنسية كلغة رسمية نصت عليها قوانينها. (Hatterji, 2017, p. 25)

وهي من أبرز الأقاليم الكندية التي طورت لها هوية ثقافية ولغوية فريدة جداً داخل الإتحاد الكندي، ووفقاً لقانون اللغة الفرنسية (Charter of the French Language-Bill101)، الصادر عام (١٩٧٧)، تم إلزام المراكز التعليمية ومراكز الخدمات العامة باستخدام اللغة الفرنسية، وهذا عزز الفصل اللغوي والثقافي بين كيبيك والبقية من المقاطعات الكندية الناطقة بالإنكليزية، وما زاد ذلك لاحقاً الهجرة المنظمة الى المقاطعة التي رسخت ذلك التباين، حيث طبقت معايير لغوية صارمة لقبول المهاجرين وضمان إدماجهم ضمن النسق الثقافي المحلي. (Gagnon A.-G. , 2004, pp. 45-50)

في الأساس كانوا الفرنسيون حتى منتصف القرن السادس عشر هم من إكتشفوا المنطقة على يد المستكشف الفرنسي (جاك كارتييه) التي كانت عام (١٥٣٤) وحوالي القرن السابع عشر عرفت (كندا) بإسم "فرنسا الجديدة" (Nouvelle-France)، وصارت (كيبيك) مقاطعة ملكية تابعة للتاج الفرنسي، والتي تُدار وفقاً للقانون الفرنسي ومثل ذلك نواة لتكوين مجتمع فرنكوفوني بقانون فرنسي، وسلوكيات دينية كاثوليكية، وثقافة لغوية مستقلة. (Al-Hasin, 2020, pp. 156-163)

خلال القرن الثامن عشر امتد الصراع بين بريطانيا وفرنسا الى المستعمرات الأمريكية، حتى أستولى الجيش البريطاني على معقل كيبيك عام (١٧٥٩) بموجب معاهدة باريس عام (١٧٦٣)، الأ انها ابقت على القانون المدني الفرنسي والكنيسة الكاثوليكية، مما حافظ على الهوية الثقافية الفرنسية وسط محيط انغلو فوني متنام. (Russell, 2017, pp. 89-91)

وفي عام (١٩٣١) نالت كندا والدول الأخرى الخاضعة للهيمنة البريطانية على إستقلالها وعضوية الكومنولث البريطاني للأمم، وقد ظلت هذه الثنائية الثقافية محوراً للصراعات الدستورية والسياسية التي واجهت كندا، خصوصاً في القرن العشرين مع بروز الحركات الداعية للإستقلال في كيبيك، من هنا، نشأت فجوة الهوية بين كندا "البريطانية" من جهة وكيبيك "الفرنسية" من جهة أخرى، "فكيك" أمة متجانسة ثقافياً وعرقياً وإجتماعياً ولذلك كانت تدافع عن كل هذا ضد إنجلترا والولايات المتحدة وكانت الدعوة للإنفصال من أجل كيبيك وان يكون لهم دولتهم الخاصة، والتي من شأنها حماية لغتهم وعاداتهم. (Bobowska-Nastarzewska, 2009, p. 11)

ويرجع ذلك تاريخياً، الى أن بريطانيا في البداية حاولت أن تفرض القانون الإنكليزي لجميع مستوطني كيبيك الفرنسية لكن بعد الصراعات المستمرة مع بقية الولايات، أصدرت بريطانيا العظمى

عام (١٧٧٤) ما يسمى (بقانون كيبيك) والذي ضمن للسكان الفرنسيين حقهم في التحدث بالفرنسية وكما سمح هذا القانون بإستمراية القانون المدني الفرنسي والنظام الفرنسي شبه الإقطاعي لحيازة الأراضي؛ كذلك لحماية الدور المركزي للكنسية (الكاثوليكية) في مجتمع كيبيك ومن ثم احتفظت كيبيك بطابعها الفرنسي الغالب. (O'Connor, 1998, pp. 777-794)

وابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر، أستحوذ السكان من أصل إنكليزي على الهوية الكندية، مما دفع الناطقين بالفرنسية الى تعريف أنفسهم على أنهم كنديين فرنسيين. (Langlois, 1999, pp. 223-329)

كان التوتر القائم بين (الفرنكفونيين) و (الأنغلوفونيين) بكيبيك، وفي باقي كندا، الموضوع الرئيسي في تاريخ كندا، لتشكل الانقسامات الإقليمية والثقافية في وقت مبكر من تاريخ البلاد والتي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. (Marsh, 2015)

أن العلاقة بين كيبيك وبقية كندا لا تعكس مصالح التنمية من النواحي (السياسية والإجتماعية والإقتصادية)، في كيبيك، كما أن هناك من يعتقد أنه دون الاعتراف الملائم بأن شعب كيبيك ذو ثقافة مميزة، فأن كيبيك سوف تبقى في حرمان مستمر لصالح الأغلبية الكندية الناطقة بالإنكليزية. (Usborne & Taylor, 2011)

إضافة الى ذلك، هناك من يرى أنه لا يمكن إصلاح النظام الإتحادي في كندا بحيث يلبي إحتياجات الأغلبية الناطقة بالفرنسية بكيبيك، ومن ذلك نشأت دعوات الى الإستقلال السياسي العلني باعتبار أن التشريعات الجديدة والنظام الجديد للحكم لا يمكن أن يقدم ضماناً أفضل للتطورات المستقبلية لثقافة كيبيك الحديثة. (Burgess, 1996)

وأن أفضل طريقة للحفاظ على اللغة والهوية والثقافة، إضافة الى غالبية (الكاثوليك)، والإختلافات الدينية هي عبر إنشاء كيان سياسي مستقل.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الموازية بين كيبيك وكردستان: دراسة مقارنة

يمثل إقليم كردستان نموذجاً معقداً لدراسة العلاقة بين المركز والإقليم، لا سيما بعد عام (٢٠٠٣) الذي شهد العراق فيه تغيراً جذرياً لبنيته السياسية، فقد منح الدستور العراقي صلاحيات واسعة للإقليم لكن في ظل واقع تطبيقي معقد يكشف عن تحديات متعددة عند الممارسة العملية الفعلية للدور السياسي والدبلوماسي لتلك الإقليم.

المطلب الأول: أدوات وآليات الدبلوماسية الموازية في كيبيك وكردستان

١. استخدام العنف: رغم الطابع السلمي للحراك القومي في كيبيك، إلا أنه في عام (١٩٦٣) ظهرت حركة "تحرير كيبيك" (FLQ)، التي تبنت خطاباً ثورياً يدعو الى الإستقلال التام عن كندا، ومستخدمه كافة أدوات العنف والتخريب المنظم، وكانت هذه الحركة رد فعل على ما اعتبره نشاطها قمعاً

لهوية كيبك الفرنسية بواسطة مؤسسات الدولة الكندية الفيدرالية حيث نظمت مظاهرات وسعت الى تعزيز الإضطرابات واستهداف الأنظمة الفيدرالية والقوات المسلحة والكيانات الناطقة بالإنكليزية من أجل اثبات هويتهم "الفرنسية"، حيث شهدت مدينة (مونترال) توترات بين السكان الفرنكوفونيين والأنغلوفونيين (وهيان، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣١)

ومارست حركة (FLQ) أنشطة تخريبية كان منها تفجيرات في مدينة (مونترال) عام (١٩٦٩)، وبلغ التصعيد ذروته في أزمة (١٩٧٠)، حين إختطفت وزير العمل الكندي (بيير لابوت) ودبلوماسياً بريطانياً، مما دفع الحكومة الفيدرالية الى إعلان حالة الطوارئ ونشر الجيش في شوارع (مونترال). (Pâquet & Savard, 2021, pp. 38-40)

ورغم عدم أثمار هذه المرحلة عن نتائج استقلالية مباشرة، إلا أن أزمة أكتوبر كانت نقطة تحول جذري في تسليط ضوء الدولة الفيدرالية تجاه المسألة الكيبكية، أذ أعقبها بسنوات قليلة صدور (قانون اللغة الفرنسية) عام (١٩٧٧)، الذي أقر بأهمية الحفاظ على الطابع اللغوي والثقافي للمقاطعة. (Gagnon & Iacovino, 2007, pp. 109-113)

٢. استخدام الأداة السياسية: وكان ذلك باستخدام الاستفتاءات السياسية في كيبك، وهي إحدى أدوات التعبير عن سياستهم الهوياتية القومية الفرنكوفونية ضمن إطار الفيدرالية الكندية، حيث نظم الإقليم أول إستفتاء عام (١٩٨٠)، الذي نظمته الحزب الكيبكي (Parti Québécois)، بقيادة (رينيه ليفيك)، الذي كان يرى الإستقلال وسيلة لتمكين كيبك من التعبير عن سياستها وسيادتها الثقافية، دون ان يكون انفصال تام عن كندا. (Heller, 2011, p. 119)

وجاء التصويت متعلق بإعطاء تفويض لحكومة كيبك للتفاوض في علاقات إقتصادية مع الحكومة الكندية، والذي عنى نوعاً من الإستقلال السياسي، وانتهى الإستفتاء بتصويت سكان كيبك بـ (لا) ليس لأنهم رافضون للإنفصال والإستقلال، بل لأن الحكومة الفدرالية الكندية قد وعدتهم بإصلاح النظام الفيدرالي ومنح كيبك "فدرالية متجددة" والتي ستعترف بوضع خاص لكيبك داخل كندا. (شعيب، ١٩٩٦)

" كل الوعود لم تترجم على أرض الواقع مما أعاد إشعال فتيل النزعة الداعية الى الإستقلال خلا عقد التسعينيات".

أما الإستفتاء الثاني عام (١٩٩٥) كان أكثر حدة واستقطاباً، حيث صيغ السؤال بشكل مباشر حول ما إذا كانوا الكيبك يوافقون على ان تصبح "دولة مستقلة"، على ان يتم ذلك بعد التفاوض على شراكة إقتصادية وسياسية مع كندا. وجاء الرفض بهامش ضئيل للغاية نسبة (٥٠.٦٪) لصالح (٤٩.٤٪) المطالب بالإستقلال. (Fox, Andersen, & Dubonnet, 1999, pp. 411-424)

وأن هذا الإستفتاء ترك أثراً طويلاً الأمد على مسار الحركة الإستقلالية، اذا بعدها بدأ التركيز على هذا النوع من "الدبلوماسية" كأداة لتعزيز مكانة كيبك الدولية دون الحاجة للإستقلال الكامل، وصار يُنظر

الى العلاقات الخارجية، والثقافة، والتعليم كمساحات بديلة تترجم من خلالها تطلعات المقاطعة إلى (شبه سيادة) عملية. (Paquin S. , 2013, pp. 23-43)

٣. **الدبلوماسية الموازية:** تُعد البعثات ذات الطابع الدولي والمكاتب الخارجية، أبرز دليل على ممارسة كيبيك للدبلوماسية الموازية، حيث أن لكيبيك شبكة واسعة من الممثلات في دول مثل (فرنسا، بلجيكا، أمريكا)، وتركز على التعاون الثقافي والإقتصادي الفعلي لا الرمزي، حيث أن الإقليم الأكثر نشاطاً دولياً من بين الإقليم الكندية. (Zepeda Martínez, 2017, pp. 87-109)

كل ماسبق عززَ رغبة كيبيك في أن تلعب دوراً "كفاعل دولي"، في توقيع اتفاقيات ثنائية مباشرة في مجالات الهجرة، والتعاون الاقتصادي وحماية الثقافة واللغة الفرنكوفونية، دون الرجوع للحكومة الفيدرالية دوماً مثل الاتفاق مع فرنسا عام (٢٠٠٨) للاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، وهو اتفاق تم مباشرة مع حكومة كيبيك، وكذلك في قضايا المناخ مع دول أو مناطق مثل (اتفاقيات التعليم مع فرنسا)، متجاوزة بذلك الحكومة الفيدرالية الكندية. (Gouvernement du Québec., 2008) كذلك تلعب كيبيك دوراً مميزاً في المنظمات العالمية، من خلال مشاركتها في المنظمات ذات الطابع الدولي؛ مثل المنظمة (الفرانكوفونية) (OIF) كعضو مشارك منذ عام (١٩٧١)، وتستخدم عضويتها في التأكيد على هويتها، من "ثقافته ولغة" المتميزة داخل كندا، وتسعى الى تقديم نفسها كأمة فرنكوفونية مستقلة ثقافياً، حتى وان كانت تابعة سياسياً للفدرالية الكندية. (Brouard & Simeon, 2002, pp. 145-172)

وشاركت بشكل مكثف في قضايا المناخ والتنوع البيولوجي، حيث أن للمقاطعة كيبيك برامج بيئية مع دول مثل المانيا والسنغال، وكذلك لها مشاركات في؛ (الطاقة النظيفة والمتجددة، وهي تعتبر ممارسات للدبلوماسية المناخية الموازية التي تبادر بها كيانات دون الدولة للتأثير على السياسات البيئية الدولية). (Arts, Noortmann, & Reinalda, 2001, pp. 219-222)

صحيح أن كل الأعمال تتم بالتنسيق مع وزارة الشؤون العالمية الكندية، الا انها تعكس نموذج متقدم من التشاركية والدبلوماسية المتعددة المستويات، حيث يمكن لأقليم كيبيك أن ينفذ سياسات خارجية متخصصة من أجل مصالحه الإقليمية وتؤسس له مكانة دولية متميزة.

٤. **تعزيز الهوية الثقافية:** يُعد "ميثاق اللغة الفرنسية" المعروف بقانون "١٠١" والذي أقر عام (١٩٧٧)، في عهد حكومة حزب كيبيك، أحد أبرز الإجراءات التشريعية، والذي يعزز الهوية، واللغة الفرنسية كلغة وحيدة ورسمية للتعليم والأعلام، بل انها "الرسمية" للمقاطعة ككل، حتى فرض على المهاجرين الجدد الدراسة باللغة الفرنسية، وهذا عزز ورسخ "فرنسة" اللغة كحامل للهوية الكيبكية. (Lecours, 2017, p. 96)

وهذا التشريع كان بمثابة إستجابة فورية لما اعتقدته كيبك من أن هناك تهديدات ثقافية ناجمة عن الهيمنة الاقتصادية واللغوية الأنغلوفونية في القرن العشرين، خاصة في مدينة مونتريال، بل ذهبت الى أبعد من ذلك إذ أسست بموجب هذا القانون "مكتب اللغة الفرنسية" يشرف على مراقبة الالتزام باستخدام اللغة الفرنسية في الفضاء العام. (Cardinal & Sonntag, 2015, pp. 110-112)

الى جانب التشريع السابق تبنت حكومة كيبك، الترويج للتراث الكيبيكي، ودعم المهرجانات الموسمية الثقافية، والفنية مثل مهرجان (كيبك الشتوي)، وهو أكبر وأقدم المهرجانات الشتوية في العالم، اضافة الى دعم الإنتاج الفني المسرحي والسينمائي لتعزيز الانتماء والوعي القومي الكيبيكي. (Heller, 2011, pp. 145-149)

٥. **الاستقلال الاقتصادي:** أن كيبك تتمتع بميزة إستراتيجية في القطاع الطاقوي، حيث انها قادرة على الإكتفاء الذاتي في مجال القدرة على أنتاج الطاقة (الكهرومائية)، مما جعلها من أكبر منتجي الطاقة المتجددة عالمياً، وكذلك قطاعاتها الحديثة التكنولوجية المتطورة، لمنح كيبك إمكانية التعبير عن ان يكون لها قدراً من السيادة الإقتصادية دون الحاجة لان تستقل سياسياً. (خليفة، ٢٠٢٢، الصفحات ٣٩٥-٤٥٢)

كل هذا ساعد على ان تكون الطاقة بأسعار منخفضة ومستقرة تُعزز قدرتها التنافسية الإقليمية في الاسواق الامريكية، اضافة الى زيادة انتاج الطاقة الهيدروليكية، وتحقيق تمدد في محطات الطاقة المتجددة، مما يعني المزيد من الإستقلال الإقتصادي التكنولوجي. (Gelobter, 2001)

أخيراً، ممكن أن تعزز "كيبك" السيادة التدريجية للإستقلال الوظيفي مستقبلاً من خلال أدارتها لملف الهجرة والضرائب دون أن تستقل رسمياً عن الحكومة الفدرالية الكندية، اذ ان المقاطعة تتعامل مع ملف اختيار المهاجرين بما يتناسب مع هويتها الثقافية واللغوية بحرية تامة، دون فرض من الحكومة الفيدرالية، وتعالج كذلك ملفات التهرب الضريبي بفعالية اكبر من الحكومة الفيدرالية، مما يعني توفير اموالا لصالح ميزانية المقاطعة وبالتالي التمتع باستقلالية مالية ملموسة. (Paquet, 2016)

وباختصار، بات بإمكان كيبك ان تجمع بين تعزيز وجودها على الساحة الدولية عن طريق دبلوماسيتها الموازية وبين بناء هويتها المحلية، مع وجود فرص سياسية جديدة لتحقيق الإستقلال التدريجي، رغم العقوبات القانونية والشعبية.

المطلب الثاني: مقارنة تحليلية بين النموذجين الكندي والعراقي

شهد العراق بعد عام (٢٠٠٣) دوراً متزايداً للمحافظات والأقاليم التي أعطيت بموجب التعديلات الدستورية لنظام الحكم العراقي بتطبيق النظام الفدرالي، وأعطائها صلاحيات موسعة لإدارة شؤونها كافه، والمثال الأبرز لتطبيق الدبلوماسية الموازية " إقليم كردستان " حيث استطاع تطوير علاقاته دولياً بصورة مستقلة عن حكومة العراق المركزية "الإتحادية"، مستفيداً من الغموض الدستوري العراقي،

وبتوجه إنفصالي صريح أطلق عليها مصطلح "البروتودبلماسية" أي دبلوماسية ما قبل الإستقلال، وقد كان ذلك واضحاً في إستفتاء عام (٢٠١٧) حيث ان المشاركة كانت بحدود (٧٢٪) من السكان، صوّت حوالي (٩٢.٧٣٪) من الناخبين بنعم للإستقلال، مقابل (٧.٢٧٪) فقط بلا. (Kurdistan Regional Government-Iraq Representation in Austria, 2017)

يُعدّ الأكراد تاريخياً أكبر أمة غير حكومية تعيش في منطقة إستيطانية، ومُنح الأكراد وضع الأقلية في أربع دولة في عام (١٩٢٣) بموجب معاهدة (لوزان)، وهي (العراق وسوريا وإيران وتركيا)، مع وجود أقل في أماكن أخرى من المنطقة، الا انهم في العراق كان لهم حقوق وطنية أكبر مقارنة بالدول المضيفة الأخرى، ففي عام (١٩٣١) سمحت الحكومة "السابقة" استخدام اللغة الكردية في التعليم، وفي عام (١٩٥٨) تم الاعتراف بالهوية الكردية، وفي عام (1971) تم تطبيق حكم ذاتي كردي محدود تحت حكم حزب البعث. (Katzman, 2008, p. 1)

وفي تسعينيات القرن العشرين، ومع اندلاع الحرب العراقية - الكويتية، قامت انتفاضة كردية استطاعت الحكومة آنذاك قمعها، وأنشئت الولايات المتحدة الأمريكية والقوات المتحالفة معها منطقة حظر طيران فوق إقليم كردستان، وفي عام (١٩٩٢) أجرى الإقليم انتخابات كانت نتيجتها الاشتراك مناصفة في إدارة الإقليم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وفي أكتوبر/ تشرين الأول، من نفس العام دعا البرلمان الكردي الى إنشاء "دولة كردستان الاتحادية" مع ان الاكراد اشاروا الى انهم ملتزمين بوحدة اراضي العراق اولاً، الا أن ذلك لم يبدد مخاوف الحكومة الرئيسية ولا الدول المجاورة ذات الكثافة السكانية الكردية (إيران، تركيا، سوريا). (العطية، ٢٠٠٩، صفحة ٤٣)

وهناك العديد ممن يشرون الى أن إقليم كردستان تمتع بالحكم الذاتي ويعمل كدولة مستقلة منذ عام (١٩٩١)، في ما يتعلق بنظام الحكم والتعليم، وحتى من ناحية إنشاء قوات مسلحة خاصة به، الا انه في عام (١٩٩٤) انهارت التشاركية في الحكم، وأفضت الى صراعات نارية بين الحزبين من اجل تقاسم السلطة الإقليمية واليرادات المشتركة، أنهى بـ " اعلان واشنطن" عام (١٩٩٨)، وتمت المصادقة عليه في البرلمان الكردي عام (٢٠٠٢) قبل عام واحد من الغزو الأميركي (٢٠٠٣)، ويرى "ماكديول" (أن اقتراب الغزو الأمريكي للعراق هو ما أجبرهم على التعاون بنشاط لتقديم موقف سياسي وعسكري موحد). (McDowall, 2010, p. 13)

بعد التغيير السياسي الذي شهده العراق (٢٠٠٣)، دخلت المشكلة الكردية مرحلة جديدة، فبتريخ النظام الفيدرالي، ومشاركتهم في السلطة، وكما ورد في الدستور العراقي (٢٠٠٥) على ان العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، قائم على توزيع الاختصاصات بين الإقليم والولايات والحكومة المركزية. (دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، صفحة ٨)

ورغم نص الدستور صراحةً على الاختصاصات الخاصة للسلطة الاتحادية، وأهمها فيما يتعلق برسم السياسية العامة وعقد المعاهدات والاتفاقيات، والتمثيل الدبلوماسي، ورسم سياسية الدولة

الإقتصادية، واستقبال الوفود، وتنسيق وإقامة العلاقات مع الدول والمنظمات الدولية وتنظيم الشؤون المالية والإدارية، وعقد إجتماعات مع سفراء وممثلي المنظمات لتقوية العلاقات الدولية (دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، صفحة ١١٠)، إلا أنه؛ برز إقليم كردستان في عدة جوانب تخص ما سبق متجاوز سلطة المركز؛ منها فتح مكاتب للتمثيل الخارجي له في الدول المجاورة مثل (إيران وتركيا)، وفي أغلب الدول الأوروبية، وكذلك سخرت حكومة إقليم كردستان مواردها الإقتصادية لبناء علاقات وثيقة مع المجتمع الدولي، وتطوير الدبلوماسية الموازية الخاصة به، وتحظى دائرة الشؤون الخارجية لإقليم كردستان بأهمية كبيرة، لإنها المؤسسة المسؤولة عن بناء السياسة الخارجية للإقليم، التي أعتمدت على أسس اللامركزية للسلطة وزيادة استقلالية الإقليم والولايات في الشؤون الخارجية، وإقامة علاقات فاعلة معتمدة على ثقافته الهوياتية المشتركة في علاقته الإقليمية خاصة (سوريا، إيران، تركيا). (سبتي، ٢٠٢٠، صفحة ٣٨٦)

وخلال الفترة الممتدة من عام (٢٠٠٥-٢٠١٧)، شهد إقليم كردستان نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً تمثل في توسيع العلاقات الخارجية مع العديد من الدول الأجنبية، حيث استقبل الإقليم رؤساء دول وشخصيات سياسية بارزة، مثل رئيس جمهورية فرنسا، ورئيس وزراء تركيا، ونائب الرئيس الأمريكي، كما وشارك الإقليم في المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر ميونخ للأمن منذ عام (٢٠١٥) وحتى عام (٢٠٢٠). (مناحي، ٢٠١٩، صفحة ١٢)

وتقديراً لدور الإقليم في مكافحة تنظيم داعش الإرهابي، وكذلك مشاركة رئيس إقليم كردستان (مسعود بارزاني) في المنتدى الاقتصادي العالمي في (دافوس) عام (٢٠١٤)، وتوقيع اتفاقيات دولية مع (فرنسا، كوريا الجنوبية، مصر، قطر، ألمانيا...)، إضافة الى فتح ممثلات دبلوماسية للدول في أربيل، الى جانب مكتب للاتحاد الأوروبي، وعدد من المنظمات، كل هذا ابرز الدبلوماسية الموازية في تعزيز مكانة كردستان الإقليمية والدولية. (عبد الله، ٢٠٢٤، صفحة ٢٠٠)

وفي عام (٢٠٢٣) رافق رئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني) وفد من حكومة إقليم كردستان خلال زيارته الى (نيويورك) للمشاركة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه الزيارة تدل على تنامي الدور الدبلوماسي للإقليم في سياسة العراق الخارجية. (حكومة إقليم كردستان، ٢٠٢٣)

وأن هذه المشاركة عكست مدى رغبة الإقليم وسعيه في توطيد حضوره الدولي بواسطة آليات الدبلوماسية الموازية، التي أصبحت أداة فعالة للتعبير عن تطلعاته الإقتصادية والسياسية، وايضاً تعزيزه الشراكات المختلفة، بعيداً عن القنوات التقليدية للدبلوماسية المركزية. (Natali, 2010, p. 141)

وبمقارنة الدوافع وحدود الفعالية للدبلوماسية الموازية والسياقات الدولية، نجد منها:

١. **الدافع القومي والهوية الثقافية:** عند مقارنة الدوافع والأهداف وراء استقلال إقليم كيبك الكندي، وإقليم كردستان العراق، يظهر أن الدافع الرئيسي لكيبك كان حماية الهوية الفرنكفونية، وحماية لغتها

وثقافتها؛ وهو ما أدى الى مطالبتها بأن يكون لها وضع خاص داخل الاتحاد الكندي، "ولا تتناقض مع الولاء لكندا بل تكملها عبر الازدواج الهويّاتي (Lecours, Paradiplomacy: Reflections on the foreign policy and international relations of regions, 2002) أما في كردستان فهي من أجل تحقيق الحلم التاريخي لإقامة دولة قومية كردية، هدفها الحصول على الاعتراف الدولي من أجل شرعية الإستقلال الكردستاني، وهو مشروع تاريخي قديم كان قبل تأسيس الدولة العراقية الحديثة. ((Gunter, 2008, p. 22)

٢. **الأهداف الاستراتيجية:** تركز الدبلوماسية الموازية لإقليم كيبك على التعاون الإقتصادي والتبادل الثقافي "هدفها الأول"، ضمن نظام فيدرالي متكامل، فأن كردستان تسعى الى كسب التأييد السياسي الدولي والحصول على اعتراف دولي ككيان مستقل او شبه مستقل، خصوصاً بعد عام (٢٠١٤)، والتحالف مع الفاعلين الدوليين، حيث أشار الباحث (Zheger Hassan) إلى أن "الدبلوماسية الكردستانية تهدف إلى إقناع العالم بشرعية الاستقلال، من خلال إظهار الاستقرار والتعددية والتعاون الدولي"، وأنها، "استراتيجية بديلة في ظل صراع مستمر مع الحكومة المركزية". (Hassan, 2017)، أما كيبك فتؤكد غالباً أنها لا تتجاوز حدود صلاحياتها الدستورية، وتحترم سيادة الدولة الكندية، مع العمل في إطار الثقافة والتعليم والتعاون الإقتصادي، "تحاول كيبك إظهار نفسها كممثل مسؤول لفرنكوفوني كندا، وتتجنب التعدي في السياسة الخارجية الفدرالية". (Paquin S. , Paradiplomacy in Québec: Identity and self-determination., 2004, pp. 635-653)

٣. **تباين في السياق القانوني والدستوري:** إذ أن هناك آلية للتشاور الدستوري بين المقاطعات الكندية والحكومة الفيدرالية، في ظل إطار قانوني واضح، مما يسهل عليها ممارسة دبلوماسية موازية ثقافية، تعليمية، إقتصادية، دون تجاوز أو خرق الدستور الكندي، من خلال عمل وزارة العلاقات الدولية، بينما تبقى صلاحيات إقليم كردستان اقل وضوحاً في الدستور، وخاضع دوماً لرقابة الحكومة المركزية، إضافة الى، غياب آليات تشغيلية لنظام فيدرالي عراقي حقيقي، رغم النص الدستوري على مجلس الاتحاد (غير المنشأ حتى اليوم)، وسيطرة الانقسامات الحزبية الكردستانية على الوضع السياسي مما يُضعف تماسك الدبلوماسية الموازية فيها ويجعلها "تضال سياسي مستمر". (Washington Kurdish Institute, 2023)

أما أبرز التحديات للدبلوماسية الموازية بين كيبك وإقليم كردستان يمكن ان تظهر من خلال:

١. **أدارة الموارد:** كيبك تحكمها المادة (٩٢) من الدستور الكندي، والذي يخول المقاطعات ادارة مواردها الطبيعية، مع آلية معادلة تمويلية؛ بينما إقليم كردستان في صراع مستمر مع الحكومة حول تفسير المادتين (112,111) من دستور جمهورية العراق لعام (٢٠٠٥)، خاصة حول حق الإقليم في تصدير النفط، وهو ما يسبب خلافات متكررة تضطر المحكمة الاتحادية للبت فيها كما

حصل عامي (2022,2023)، عندما أوقفت تصدير نفط الإقليم. (دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥)

٢. العلاقة مع المركز: علاقة إقليم كيبك ممكن أن تكون علاقة تشاركية مع الحكومة الفيدرالية الكندية، يتم احتواء الخلافات عبر آليات قانونية، اما في إقليم كردستان تتأرجح العلاقة بين التوتر والمواجهة المسلحة، كما حدث حين استعادة كركوك عسكرياً بعد عام ٢٠١٧، (Hassan, 2017, p. 17)

٣. العوامل القومية ودورها: لا ترفض كيبك الانتماء الكندي، لكن تعبر عنه بطريقتها الخاصة، مع المحافظة على الهوية الفرنكوفونية، بينما كردستان تتبنى خطاباً تمييزاً قومياً وتأخذ منه أساس للمطالبة بالانفصال، بالإضافة الى رؤيتها للشرعية في مطالبتها للانفصال من معاناتها التاريخية (كحلمة الأنفال ١٩٨٨). (Ababakr, 2020, pp. 309-328)

٤. العوامل الدولية ومساندتها للدبلوماسية الموازية: كيبك تحظى بقبول دولي واسع نظراً لوضوح الأطار القانوني الذي تمارس كيبك ضمنه دبلوماسيتها، وتشارك بمنظمات دولية بموافقة حكومة (أوتاوا)، أما كردستان العراق يواجه تحفظاً دولياً ورفضاً خاصة من دول الجوار الإقليمي خوفاً من تأثير ذلك على الأقليات المتواجدة فيها، وتعتمد على دبلوماسية مكافحة الإرهاب من أجل الحصول على الاعتراف الدولي. (Natali, 2010, pp. 98-101)

ويمكن القول أن العراق ممكن أن يتبنى النموذج الكندي من حيث احتفاظ الإقليم بخصوصيته دون أن يسعى للانفصال وتفكيك الدولة، ويمكن إنشاء مجلس اتحادي ومحكمة دستورية مستقلة - وهو واضح في النموذج الكندي - متجاوزاً الطابع السياسي للخلافات، وتحديد مجالات ممارسة "البارا دبلوماسية"، مثل (الاقتصاد والثقافة) دون تجاوزها السيادة والأمن القومي، ويجب على كردستان توحيد مؤسساتها قبل التفاوض مع بغداد.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث الذي سلط الضوء على ظاهرة متنامية في العالم المعاصر للعلاقات الدولية، الا وهي الدبلوماسية الموازية، وهي احدى الادوات التي لا يمكن اغفال دورها الصاعد في السياسية الخارجية، ومن خلال دراسة مقارنة بين إقليم كيبك الكندي وإقليم كردستان العراقي تبين انها لسيت مجرد ظاهرة عرضية لتعزيز الحضور الإقليمي والدولي للإقليم، بل هي ايضاً تُعد وسيلة لإثبات الهوية السياسية والثقافية لتلك الإقليم في ظل أنظمة فدرالية أو شبه فدرالية.

فنموذج كيبك أظهر تجربة متقدمة في ممارسة الدبلوماسية الموازية، ساعده على ذلك الاطار القانوني والدستوري الواضح، والهوية الثقافية الفرنكوفونية القوية، والتي استطاع من خلالها كيبك الموازنة بين الحفاظ على وحدة الدولة الكندية وممارسة الخصوصية الدولية للإقليم. على عكس

التجربة العراقية، فديبلوماسية كردستان تعكس واقعاً سياسياً مركباً؛ فغياب الوضوح الدستوري للعلاقة بين المركز والإقليم، بالإضافة الى هشاشة التوافق الداخلي، كل ذلك أسهم في جعل ممارسة الدبلوماسية الموازية في كردستان العراق أقرب الى ما يُعرف بـ "البروتودبلوماسية"، والتي تتسم بالتوتر والصدام المستمر مع الحكومة المركزية.

وقد تبين بالمقارنة بين النموذجين أن الوضوح الدستوري، والشرعية القانونية، والتكامل الوظيفي مع الحكومة الاتحادية هي من ابرز العوامل الحاسمة في نجاح الدبلوماسية الموازية دون ان تتحول الى أداة تهدد وحدة الدولة وارضيتها. كما أن النطاق الدولي هو الآخر يلعب دوراً فاعلاً في قبول او رفض هذه الاشكال من الدبلوماسية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول، ان نجاح الدبلوماسية الموازية في اي من الدولتين المذكورتين يتطلب بنية دستورية مرنة جداً، وإرادة سياسية توافقية، واعترافاً بالمصالح الثقافية للإقليم، لكن كل ذلك يجب ان يكون ضمن إطار الدولة الواحدة.

النتائج:

١. تعد الدبلوماسية الموازية اداة فعالة لتعزيز هوية الإقليم السياسية، خصوصاً في الإقليم ذات الخصائص الثقافية المميزة.
٢. نجح إقليم كيبك في توظيف الدبلوماسية الموازية من دون خرق وحدة السيادة الفدرالية الكندية.
٣. يعاني إقليم كردستان من غموض دستوري حول ما هي حدود صلاحياته الخارجية، وبالتالي يمارس دبلوماسية محدودة وغير فعالة.
٤. الساحة الدولية تتعامل مع إقليم كيبك كفاعل دولي شرعي وقانوني، بينما تتعامل الدول مع إقليم كردستان بتحفظ سياسي كبير يقف وراءه الخوف من تبعات الانفصال.

التوصيات:

- ولتحويل الدبلوماسية الموازية في العراق الى عامل استقرار يجب:
- تفعيل المادة (٦٥) من الدستور العراقي الخاصة بمجلس الاتحاد؛ حتى يعمل كضامن لتوازن العلاقة بين المركز والإقليم.
 - اعتماد مبدأ المعادلة المالية الكندي في توزيع الموارد بين المركز والإقليم.
 - تحويل دبلوماسية كردستان من التوجه الانفصالي الى ان تكون المصالح المشتركة حكومية مع بغداد.



- يجب ان يكون هناك تنسيق مؤسسي داخلي في كردستان لضمان وحدة الموقف الكردي، وتقليل التأثير الحزبي.

"الفدرالية ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق التعايش في مجتمعات متنوعة، ونجاحها يجب ان يبنى على نضج مؤسسي أكثر مما يتطلب نصوصاً قانونية"، يمكنها تحويل الدبلوماسية الموازية الى اداة تعاون بدل من الصراع وبشرط أستنادها الى توافق داخلي عراقي قبل أي نموذج خارجي.

المصادر والمراجع

كتب عربية:

١. أحمد وهبان. (٢٠٠٧). الصراعات العرقية وأستقرار العالم المعاصر: دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية. الإسكندرية: فاروس العلمية.
٢. غسان العطية. (٢٠٠٩). التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مجلات عربية:

١. شيروان كامل سبتي. (٢٠٢٠). علاقات إقليم كردستان الدولية في رسم السياسة الخارجية للعراق. جامعة النهرين، بغداد، مجلة قضايا سياسية، صفحة ٣٨٦.
٢. صفاء صابر خليفة. (٢٠٢٢). المكون اللغوي كمحرك للصراعات الإثنية في العلاقات الدولية: إقليم كيبك في كندا (دراسة حالة). مجلة كلية السياسة والاقتصاد، القاهرة، جامعة بني سويف، ٤٥٢-٣٩٥.
٣. ميثاق مناحي. (٢٠١٩). الدبلوماسية الموازية في إقليم كردستان العراق: الأهداف والآليات. بغداد، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، المجلة العراقية للعلوم السياسية.
٤. مختار شعيب. (يناير، ١٩٩٦). "كيبك" البركان الذي يهدد الوحدة الكندية. الاسكندرية، مؤسسة الأهرام.
٥. بدرية عبد الله. (ديسمبر، ٢٠٢٤). طبيعة إدارة الدبلوماسية الموازية في الأنظمة الفيدرالية: إقليم كردستان العراق أنموذجاً. برلين، مجلة اتجاهات سياسية.

روابط إلكترونية عربية

١. حكومة إقليم كردستان. (٢٠ أيلول، ٢٠٢٣). رئيس وزراء إقليم كردستان يرافق رئيس الوزراء العراقي في زيارته إلى نيويورك. تاريخ الاسترداد ٥، ٨، ٢٠٢٥، من الموقع الرسمي لحكومة الإقليم: <https://gov.krd/arabic>
٢. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. تاريخ الاسترداد ٥، ٨، ٢٠٢٥، من مجلس النواب العراقي: <http://www.iraqlid.iq/ar/page/constitutional-documents>



References

• Books

1. Arts, B., Noortmann, M., & Reinalda, B. (2001). Non-state actors in international relations. Oxfordshire: Routledge.
2. Bendix, R. (1978). Kings or people: Power and the mandate to rule. University of California Press.
3. Bobowska-Nastarzewska, P. (2009). Québécois identity in Canadian multicultural society. Poznań: Wydawnictwo Naukowe UAM.
4. Brouard, C., & Simeon, R. (2002). Quebec and the Francophonie: The cultural assertion of a nation within a federal state. In B. D. M. , & S. R. , Federalism and political community: Essays in honour of Daniel (pp. 145-172). Toronto: University of Toronto Press.
5. Cardinal, L., & Sonntag, S. (2015). State traditions and language regimes. Montréal, : McGill-Queen's University Press.
6. Duchacek, I., Latouche, D., & Stevenson, G. (1988). Perforated sovereignties and international relations: Trans-sovereign contacts of subnational governments. Westport: Greenwood Press.
7. Gagnon, A.-G. (2004). Quebec: State and society. Canada : Broadview Press.
8. Gagnon, A.-G., & Iacovino, R. (2007). Federalism, citizenship, and Quebec: Debating multinationalism. Toronto: University of Toronto Press.
9. Gornago, N. (2010). Diplomacy and Paradiplomacy: Cities and states as global players. Oxford University Press.
10. Gunter, M. (2008). The Kurds ascending: The evolving solution to the Kurdish problem in Iraq and Turkey. London: Palgrave Macmillan.
11. Heller, M. (2011). Paths to post-nationalism: A critical ethnography of language and identity. Oxford: Oxford University Press.
12. Kuznetsov, A. (2015). Theory and practice of paradiplomacy: Subnational governments in international affairs. Oxfordshire: Routledge.
13. Kuznetsov, A. (2020). Theory and practice of paradiplomacy. Oxfordshire: Routledge.
14. Langlois, S. (1999). Canadian identity: A francophone perspective. Toronto: oronto University Press.
15. Lecours, A. (2017). The two Québec independence referendums: Political strategies and international relations. Barcelona ·Spain: CIDOB.
16. McDowall, D. (2010). The Kurdish quasi state: Development and dependency in post Gulf War Iraq. Syracuse, NY: Syracuse University Press.
17. Natali, D. (2010). The Kurdish quasi-state: Development and dependency in post-Gulf War Iraq. Syracuse : Syracuse University Press.
18. O'Connor, S. (1998, Winter). Intergroup conflict: The discursive battle over Quebec independence. Journal of Social Issues, pp. 777-794.
19. Paquet, M. (2016). The politics of immigration in multilevel states: Governance and political parties in Canada and Australia. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
20. Pâquet, M., & Savard, S. (2021). Brève histoire de la Révolution tranquille. Montréal: Éditions du Boréal.
21. Paquin, S. (2013). Quebec and Ontario's international relations: Explaining the differences. Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing.
22. Russell, P. (2017). Canada's odyssey: A country based on incomplete conquests. Toronto: University of Toronto Press.
23. Sending, O., Pouliot, V., & Neumann, I. (2015). Diplomacy and the making of world politics. Cambridge University Press.
24. Tavarez, R. (2016). Paradiplomacy: Cities and states as global players. Oxford: Oxford University Press.
25. Zepeda Martínez, R. (2017). Paradiplomacy in North America: Canadian provinces' relations with their U.S. and Mexican counterparts. Ciudad de México: Revista Mexicana de Política Exterior.
26. Michelmann, J. H., & Soldatos, P. (1990, December). Federalism and International Relations: The Role of Subnational Units. New York: Oxford University Press.

• Journal's Citation:

1. Al-Hasin, F. (2020, September 1). The matter of Quebec movement: A review on Canadian domestic politics. Nation State. International Studies, pp. 156-163.



2. Duchacek, I. (1984, September 8). The international dimension of subnational self-government. The Journal of Federalism, pp. 5-31.
3. Hatterji, R. S. (2017, 37 4). Para-diplomacy. The Indian Journal of Political Science, pp. 639-650.

• Website

1. Burgess, M. (1996, Summer 2). Ethnicity, nationalism and identity in Canada-Quebec relations: The case of Quebec's 'distinct society'. Retrieved 8 5, 2025, from Journal of Commonwealth & Comparative Politics: <https://doi.org/10.1080/14662049608447633>
2. Fox, J., Andersen, R., & Dubonnet, J. (1999, Summer). The polls and the 1995 Quebec referendum. Retrieved 8 5, 2025, from Canadian Journal of Sociology : Fox, J., Andersen, R., & Dubonnet, J. (1999). The polls and the 1995 Quebec referendum. Canadian Journal of Sociology / Cahiers Canadiens de Sociologie, 24(3), 411–424. <https://doi.org/10.2307/3341396>
3. Kurdistan Regional Government-Iraq Representation in Austria. (2017 September ٢٨). Referendum results. Retrieved 8 5, 2025, from Kurdistan Regional Government-Iraq Representation in Austria: <https://austria.gov.krd/en/die-ergebnisse-des-referendums/>
4. Paquin, S. (2004, Summer). Paradiplomacy in Québec: Identity and self-determination. Retrieved 8 5, 2025, from International Journal,: <https://doi.org/10.2307/40203959>
5. Gelobter, M. (2001, November). Sustainability and the Hydro-Québec model. Retrieved 8 5, 2025, from Energy Policy: [https://doi.org/10.1016/S0301-4215\(01\)00016-3](https://doi.org/10.1016/S0301-4215(01)00016-3)
6. Lecours, A. (2002, Jan 1). Paradiplomacy: Reflections on the foreign policy and international relations of regions. Retrieved 8 5, 2025, from International Negotiation: <https://doi.org/10.1163/157180602401262456>
7. Gouvernement du Québec. (2008, October 17). France and Quebec. Retrieved 8 5, 2025, from Accord entre le gouvernement du Québec et le gouvernement de la République française relatif à la reconnaissance mutuelle des qualifications professionnelles.: <https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/canada/france-and-quebec>
8. Osborne, E., & Taylor, C. (2011, March 2). The cultural narratives of Francophone and Anglophone Quebecers: Using a historical perspective to explore the relationships among collective relative deprivation, in-group entitativity, and collective esteem. Retrieved 8 5, 2025, from British Journal of Social Psychology: <https://doi.org/10.1111/j.2044-8309.2010.02003.x>
9. Marsh, J. (2015, March 4). The French-Anglophone divide in Canada. Retrieved 5 8, 2025, from The Canadian Encyclopedia: <https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/francophone-anglophone-relations>
10. Hassan, Z. (2017, November 22). Could Canada de-escalate tensions between the Kurds and Baghdad? Retrieved 8 5, 2025, from The Globe and Mail.: <https://menarg.uwo.ca/news>
11. Washington Kurdish Institute. (2023, June 18). Dysfunctional federalism in Iraq: Looking to the Canadian example. . Retrieved 8 5, 2025, from <https://dckurd.org/2023/06/18/dysfunctional-federalism-in-iraq-looking-to-the-canadian-example/>
12. Grant, T. (2023, July 31). Comparative subnational foreign relations law in the Chinese Special Administrative Regions. Retrieved 8 5, 2025, from International & Comparative Law Quarterly,: <https://doi.org/10.1017/S0020589323000216>
13. Katzman, K. (2008, 1 4). The Budget for Fiscal Year 2008. Retrieved 8 5, 2025, from Congressional Research Service.: <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33915>
14. Paquin, s. L. (2017, may 17). Federalism. Retrieved may 8, 2025, from Federalism, paradiplomacy and foreign policy: A case of mutual neglect. International Negotiation,: <https://doi.org/10.1163/15718069-22001133>